المجلة السياسية والدولية

اسم المقال: الدولة الريعية وصياغة النظم الاقليمية (دول الخليج انموذجاً)
اسم الكاتب: د. سلام جبار شهاب
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/2143
تاريخ الاسترداد: 2026/11/02 05:42 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من الصفحة الخاصة بالمجلة السياسية والدولية على موقع المجلات الأكاديمية العلمية العراقية ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

الدولة الريعية وصياغة النظم الاقليمية
(دول الخليج انموذجاً)

د. سلام جبار شهاب (*)

توطئة:

يثير موضوع الدولة الريعية الكثير من التساؤلات عن علاقات القوة التي يمكن ان تتشكل وتعيد صياغة التفاعلات الدولية او الإقليمية في عالم متغير، وذلك بحكم كونها تعيد إنتاج اطروحات ومفاهيم جديدة تعيد صياغة الاليات الاقتصادية والسياسية لوضع الدول التي يؤثر الريع على عناصر قو ا قياسا لعناصر قوة الدول الاخرى الموجودة في نظامها الإقليمي، ومن ثم يتبعها تغيرات تتعلق بمن يملك القدرة على التأثير في التفاعلات الإقليمية.

ويرتبط الاقتصاد ألريعي بقضايا اوسع من مجرد احتساب علاقات القوة في التفاعلات الإقليمية ومنها مثلا الانفتاح والليبرالية واقتصاد السوق، بوصفها عمليات باتت تتحكم بالأنشطة الاقتصادية ولا تتوقف على عمليات الإنتاج التقليدية من تصنيع وعمالة ورأسمال،.. انما بات الريع نفسه داخل في الدورة الاقتصادية كونه لم يعد قادر على الانعزال عن اقتصاد السوق، بل وأصبح السوق هو الذي يتحكم بجانب من اللعبة الدولية المتعلقة بالمورد ألريعي ويفرض من خلالها أجنداته في التأثير على النظم الاقليمية بل وعلى النظام الدولي عامة.

.-أهداف البحث وحدوده:

وهنا، يتطلب موضوع الاقتصاد الريعي وقفة في تطبيقاته وتداعياته في واحدة من اكثر مناطق العالم ارباكا للمشهد السياسي الاقليمي الا وهي منطقة الخليج. وقبله نبحث في بروز وضع جديد في قياس مدى مساهمة مصدر الريع في تحديد السياسة الخارجية للبلد المعني، خاصة اذا كانت مجموعة من الدول الريعية كما في حال دول الخليج ، ومن ثم في التاثير على السياسات الاقليمية. لذا فالبحث محاولة للربط بين الريع النفطي بالتحديد ودوره في تشكيل النظام الاقليمي الخليجي وفي التوجه السياسي الخارجي لتلك البلدان.

ان حدود البحث تتعلق بتناول كيفية تاثير الموارد النفطية بوصفها ثروات طبيعية غير متشكلة بفعل بشري، على اقتصادات الدول الخليجية وعلى ميزان القوى الاقليمي في الخليج ، ومن ثم على صياغة النظام الاقليمي الخليجي. ولن يتناول البحث بالتحليل اسباب الصراع الدولي أو الاقليمي أو عوامل اللا استقرار الداخلية في المنطقة والمتعلقة بالثروة النفطية والعائدات التي إتاحتها وما تسببت به من تغيرات سياسية واقتصادية وثقافية.

.-مشكلة البحث:

هناك اختلالات في صياغة تفاعلات النظام الاقليمي الخليجي لا تتناسب وتوزيع عناصر القوة التقليدية في الاقليم.

.-الأسئلة البحثية:

ويثير موضوع الدولة الريعية عدة قضايا نطرحها بصيغة اسئلة وكالاتي:

المقصود بالاقتصاد الريعي؟ وتاثيره على بناء الدولة؟ هل ما يظهره الاقتصاد الريعي يمثل بناءا فعليا لعناصر القوة في النظام الدولي؟

المقصود بالنظم الاقليمية؟ وكيف يتم صياغة التفاعلات في النظم الاقليمية؟

(*)**قسم العلوم التطبيقية، الجامعة التكنولوجية.**

كيف يظهر الاقتصاد الريعي تاثيره على تشكل علاقات اقليمية لا تتفق ومعايير القوة التقليدية؟ (تغير اوزان القوة في العلاقات الاقليمية، سماح الدولة الريعية التي تعاني من اختلال في عناصر قو ا للقوى الكبرى بالنفوذ ضمن معادلة: تلبية متطلبات حماية الدولة الريعية = قبول نفوذها للنظام الإقليمي،..).

-الفرضية:

عدم وجود تخطيط لادارة عائدات الموارد الناجمة عن تصدير الثروة النفطية الخليجية (متغير مستقل) تسبب بظهور اختلال في تفاعلات النظام الاقليمي الخليجي لا يتناسب وعلاقات القوة التقليدية (متغير تابع). هنا توجد متغيرات وسطية ساعدت على ظهور هذه النتيجة وهي: تسببت العائدات النفطية في توليد قدرة شرائية واسعة للاسلحة ولشراء اعمال الضغط على القرارات الاقليمية، كما ساعدت الثروة النفطية على استحضار القوى الكبرى بقصد معالجة الخلل في علاقات القوى الاقليمية.

.-مصطلحات البحث:

:-الريع: ثروة ناضبة موجودة بحكم الطبيعة في قاع الارض، لا تحتاج الى عمليات وانشطة اقتصادية لصناعتها انما تتطلب عمليات انتاجية لاستخراجها، ومن ثم اعادة تصنيعها بقصد استغلالها اقتصاديا في الانشطة الحياتية والصناعية المختلفة. ومن الثروات الريعية هي مجمل الثروة الهيدروكاربونية من نفط وغاز طبيعي، وفحم،..

--الاقتصاد الريعي: هو ذلك الاقتصاد الذي يعتمد في ادامة انشطته على الايرادات الناجمة عن عمليات بيع الثروة الريعية، وتكون تلك الانشطة انشطة مشوهه لانها لا تعطي تصورا واضحا عن النشاط الاقتصادي السائد في البلد.

.-الدولة الريعية: التي تعتمد على الاقتصاد الريعي في توفير عائدا ا وايرادا ا بقصد توفير الخدمات والامن والادارة التي بمقتضاها تكون موجودة على الارض وتحضى بشرعية من قبل الشعب.

.-المنظومة الإقليمية الخليجية: دول مجلس التعاون الخليجي الذي تشكل في : ايار ..). والذي يضم ستة دول هي السعودية، الكويت،الامارت، قطر،البحرين، عمان. ويتوزع نظام الحكم فيها بين الملكية والاميرية وسلطانية، لذا فهي نظم وراثية؛ قبلية.

هـ-القوة: مجموعة عناصر تمتلكها دولة او دول ما، وتشمل عناصر سياسية وعسكرية واقتصادية وثقافية وعناصر تتعلق بالهيبة والسمعة الدوليين.

.-علاقات القوة: وهي المظاهر الناجمة عن تفاوت عناصر القوة والارادة على استخدامها والذي تاخذه الدول بنظر الاعتبار اثناء صياغة سياسا ا الخارجية تجاه بعضها البعض الاخر.

.-المنهج المستخدم:

وبقصد معالجة المشكلة في اعلاه، ولاثبات او نفي الفرضية في اعلاه، استخدم البحث المنهج الوصفي التحليلي ومعززا بالمنهج الاستدلالي والاستنباط العقلي.

.-هيكلية البحث:

وبقصد التعامل مع موضوع البحث ومشكلته، فقد تم تقسيم البحث الى النقاط الاتية:

اولا/ الريع وبناء الدولة.

ثانيا/ النظم الإقليمية ومعادلات القوة.

ثالثا/الدولة الريعية والقدرة على تشكيل النظم الاقليمية.

رابعا/ الريع النفطي وقوة الدولة.

خامسا/ الريع النفطي وإعادة هيكلة توازن القوى (التوازن الدولي).

سادسا/ دول مجلس التعاون الخليجي ومفهوم الأمن.

سابعا/ الريع والتأثير في المنظومة الإقليمية الخليجية.

هذا فضلا عن ان البحث تضمن خاتمة واستنتاجات وتوصيات.

اولا/ الريع وبناء الدولة:

ان الدولة الريعية هي تلك الدولة التي تعتمد في ايرادا ـا المالية على الموارد الطبيعية وعلى ما يخرج من الارض، او تعتمد عليها بنسبة كبيرة، بمعنى ان النشاط الاقتصادي لا يوجد فيه، او يوجد بشكل هامشي عمليات اقتصادية انتاجية، والموارد التي تغذي حياة الدولة والمجتمع لا تعتمد على الضرائب انما على ايرادات الريع. وتمتاز معظم تلك الدول بكونها ذات مستوى رفاه عالي (دولة الرفاهية) وذات نظم اقتصادية يطلق عليها اسم راسمالية الدولة، فالدولة عادة تكون قوية ومسيطرة طالما ان احتياج الدولة للشعب في تغذية احتياجا ـا من راس المال عبر الضرائب او ايرادات الخدمات هو في ادنى مستوى، لذا فان انظمة الحكم تكون غالبا اما ملكية او اميرية (انظمة حكم شمولية) بحكم الواقع الاجتماعي والاقتصادي. فالحكومة مسيطرة على كل مصادر الثروة وتملك)% من الصناعات النفطية، ويتاثر التصرف بالدخل النفطي بشكل مباشر بالاتجاهات السياسية البيروقراطية للدولة من دون منازع.

وعرج الكثير من المحللين والباحثين السياسيين للتنظير في طبيعة العلاقة بين مردودات الريع وشكل نظام الحكم في هذه البلدان، وكانت مجمل الدراسات تؤكد المقدمة السابقة بإسباغ طابع الشمولية في الحكم على النموذج المدروس (دول مجلس التعاون الخليجي) او النماذج الريعية الاخرى مثل ميانمار او دول من افريقيا يشكل الريع اكثر من نصف الناتج المحلي الاجمالي، وبالفعل فان دول المنظومة الخليجية مازالت بعيدة عن مظاهر الحراك السياسي فعلى الرغم من كونها حليف اساسي للغرب والولايات المتحدة بالخصوص الا انها بقيت بعيدا عن الاهتمام بالمشاريع الديموقراطية والمواثيق الدولية فيما يتعلق بحقوق الانسان اذ استمرت في عزوفها عن الانضمام إلى العهود الدولية للحقوق المدنية والسياسية وللحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية[1]) الامر الذي يعزز من خصوصية طبيعة القوانين العقابية المعمول ـا في هذه الدول، فبقيت الصيغ تلك مستقاة من الارث القبلي والشريعة الدينية وبالتالي ابتعادها عن الوجه العصري المتبع في العالم.

وعند تحليل طبيعة الوجه الحضاري للصورة المدنية التي خلقتها مردودات الريع وبعلاقتها بالتنمية السياسية والاقتصادية، فان تلك البلدان من حيث التصنيف غابت عن التحليلات الاجتماعية لكارل ماركس على الرغم اقترا ـا من نمط الانتاج الاسيوي الذي حدده*، فالنظام الاقتصادي المعمول به لايمكن ان يحلل إلى نظام اشتراكي ولا إلى راسمالي وبالتالي فالادبيات اتفقت على تسميته بنظام راسمالية الدولة (الاسرة)، فالقطاع العام مسيطر عليه من قبل السلطة والقطاع الخاص يتم تحريكه من خلال الاسرة الحاكمة التي تملك كل شيء وهي التي تسير الشؤون والعلاقات الاقتصادية الخاصة الداخلية والدولية. ومن حيث التصنيف العالمي للنمو لا تعد من الدول المتقدمة وان واز ـا من حيث مستويات المعيشة، فالنفط مورد شاذ بالنسبة الى باقي القطاعات وبالنسبة الى الواقع الاجتماعي والسياسي، فهي تمتاز بتشوه مفهوم التنمية. والذي يعود إلى استحواذ السلطة المركزية على جل موارد البلاد وفوائضها واشاعة نظام سياسي تنعدم فيه المشاركة و يمن فيه الية مبادلة الصوت الانتخابي بالتعويض الريعي من عوائد النفط، ويتعاظم فيه النمط التشغيلي الاستهلاكي على حساب تعظيم الانتاج والاستثمار الحقيقي والصعود السلمي للتنمية وتعظيم التراكم الراسمالي وبناء وتطوير المؤسسات الديمقراطية فيه[2].

---

[1] سليمان الرياشي، التقرير السنوي عن حالة حقوق الانسان في الوطن العربي، المستقبل العربي،مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد : . .. – .

* نمط الانتاج الاسيوي حدده ماركس بالنظام الانتاجي الاجتماعي القائم على اساس العيش مما تعطيه الارض من الانتاج الزراعي والذي يحتاج إلى ادارة مركزية عليا تحدد المهام والواجبات والى كادر من العمالة وتصل المعيشة إلى حد الكفاف، وهو الامر الذي لايتطابق مع نمط الدولة الريعية في دول الخليج، فلا تحتاج العملية إلى ادارة عليا ولا إلى كادر من العمالة لتوزيع الاعباء والمعيشة تصل إلى الرفاهية العالية من حيث التصنيف العالمي، فعلى سبيل المثال حددت دولة قطر بالمرتبة الاولى في تصنيف الرفاهية العالمي.

[2] للمزيد حول علاقة النظرية الاقتصادية بطبيعة الحكم في الانظمة الريعية ينظر: مظهر محمد صالح، الدولة الريعية من المركزية الاقتصادية الى ديمقراطية السوق، بيت الحكمة، ط ، بغداد، : . .. .–.

بمعنى آخر، الدولة والمجتمع يعيشان في تبعية للمداخيل الناتجة من صادرات المصادر الطبيعية مثل النفط والغاز،.. والتي تلعب دورا بارزا في كل مداخيل الدولة[٣]. فالدولة الريعية هي الدولة التي تؤمن ميزانيتها بالاستناد إلى تصدير الموارد الاولية.

لذا ارتبط الريع بمفهوم السلطوية (Authoritarianism) في الدول المصدرة للنفط في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ففضلا عن الاستفادة من المداخيل الناشئة من بيع المواد الطبيعية للدول الريعية، فان في الدولة الريعية، يعمل جزء أساسي من المؤسسات وقوة العمل في التوزيع والاستهلاك، وتستطيع الدولة عن طريق التمركز والاحتكار أن تجعل مجموعة صغيرة مرتبطة بها تعمل في ميدان الاقتصاد والسياسة، لذا تسهم مؤسسة السلطة والحكومة دورا شاملا في الدول الريعية، وبالعودة لطروحات كارل ماركس "Karl Marx"نرى في الدولة الشرقية بالعموم هي فوق المجتمع وانها تسحق المجتمع ليكون ضمن رغبا بها وتحطم كل قوى التغيير المنطوية تحت رايات الاخرى، وترى في الحكومة الشرقية بانها تشمل دائما ثلاث فروع فقط هي[٤]:

:- المالية (النهب من الداخل)

- الحرب (النهب في الداخل والخارج والانفاق العسكري كاحد اوجهه)
- الاشغال العامة (تامين سير الحياة).

وهنا، يمكن تحديد المزايا الناشئة لمؤسسات السلطة من الاقتصاد الريعي للمجاميع القابضة للريع في ثلاث[٥]:

-المزايا السياسية: وهي المتعلقة بتوزيع المناصب السياسية ومواقع العمل ليس على أساس الكفاءة في العمل، بل على أساس الولاء للسلطة والحاكم.

-المزايا الاقتصادية: وهي المزايا الاقتصادية الناتجة من الحصول على الأرباح عن طريق تقديم تسهيلات تجارية عامة، والاتفاقيات الخاصة التي يتمتع بها حماة السلطة ومريديها.

-المزايا المعلوماتية: وهي مزية الحصول على المعلومات الاقتصادية أو السياسية القيمة، والاستفادة منها لأغراض شخصية أو لمجموعة أو لحزب معين.

ومن شأن التمتع بهذه المزايا أن يؤدي إلى الحاق ضرر بسياسات التشجيع والحماية الاقتصادية وتضعف التنمية المستدامة، وبروز مجاميع معينة مرتبطة بالسلطة، ويتسبب الأمر بتقوية بنية احتكار السلطة، وبالمقابل فإنها تؤدي إلى إضعاف ثقة الرأي العام بقدرة الدولة وإرادة بها السياسية وتراجع تعويل الرأي العام على الحكم وقبول المجتمع به. وهنا، تظهر ثلاث آليات من شأنها أن تقع الدولة الريعية في داء السلطوية، وهي:

-آلية التبعية الريعية.

-آلية فرض القمع.

-آلية التحديث.

وهذه الأضلاع الثلاثة تعني التبعية للمداخيل غير الضريبية وغير المنتجة، وإن التحديث وتمركز المداخيل بيد الدولة لا يؤدي بالطبع إلا إلى حرمان مشاركة الرأي العام وتمركز السلطة بيد حفنة من المتنفذين.

الشكل .. عملية إعادة توليد السلطة في الاقتصاد الريعي

تفاقم حجم اجهزة الدولة

انعدام مسائلة الحكومة

التبعية الاقتصادية الخارجية

---

[3]-M. L. Ross, Does Oil Hinde Deomc acy?, Wo ld Politics. vol 53, No. 3, 2001, pp: 8-9.

[4] مظهر محمد صالح، مصدر سابق ذكره، ص .9

[5]-ينظر، أحمد علوي، الاقتصاد الريعي ومعضلة الديمقراطية، تعريب عادل حبه

http://www.akhbaa .o g/home/assets/docs/adilhabaa ticle08112011.doc

تعثر القطاع الخاص تمركز السلطة ازمة في ادارة الدولة

تعثر المجتمع المدني

انعدام التعددية السياسية

ظهور شبكة مريدي السلطة

الفساد الاداري

المداخيل الريعية الحاجة للريع من اجل اضعاف مطلب المشاركة السياسية

المصدر: – أحمد علوي، الاقتصاد الريعي ومعضلة الديمقراطية، تعريب عادل حبه
http://www.akhbaa .o g/home/assets/docs/adilhabaa ticle08112011.doc

ومن أجل التأكيد على الاستنتاجات الواردة آنفا، ومن أجل عدم التقيد بنموذج بلد واحد، فلابد من الاستعانة بأحدث الإحصائيات لعدد من الدول الريعية، وايجاد اجابات عن مدى ارتباط عامل السلطة بالاقتصاد الريعي. وتشير إحصائية لمؤسسة الأبحاث "بيت الحرية" (Freedom House) التي نشرت في عام do s، الى وجود علاقة عكسية بين مؤشر الديمقراطية وبين اعتماد الدولة على الريع، وهذا ما يمكن ملاحظته في اغلب الدول المصدرة للنفط والمعتمدة على ايراداته، والاستثناءات في هذا المجال محدودة. فعلى سبيل المثال فإن حصة النفط في كل صادرات ليبيا هي . %، على% أن مؤشر الديمقراطية فيها هو في ادنى مستوياته، وإن ماليزيا التي لها الحصة الأدنى من الصادرات النفطية من مجموع الصادرات الكلية للدولة الماليزية، فإن مؤشر الديمقراطية فيها عالي نسبيا. وبالطبع هناك عوامل اخرى تتداخل لتعطي النتيجة النهائية في ظاهرة السلطة وبناء الدولة مثل: التركيبة السياسية والمكانة الجيوبوليتيكية والثقافة السياسية في الدول المعتمدة على الريع[٦]. بمعنى، انه لا يمكن تجاهل في نفس الوقت تأثير عناصر أخرى مثل الثقافة السياسية والموقع الجيوبوليتيكي والمؤسسات الدينية والتاريخ. ومن المؤسف أن النماذج السببية والكمية لا تستطيع أن تشير بدقة إلى دور هذه العناصر في العملية السلطوية، وما هي العوامل التي لها دور في ريعية الاقتصاد. ولذا يصبح من الضروري تقديم أجوبة عند المقارنة بين دولة كإيران ودول مجلس التعاون الخليجي وبين دول مثل النرويج وكندا، أي البلدان المتطورة المصدرة للنفط أيضا، ولكنها ليست دولا ريعية. في ضوء ماسبق يطرح السؤال الاتي: هل أن ريعية الاقتصاد هي ظاهرة لا يمكن اجتنا ا بالارتباط مع مداخيل الموارد الاولية الخام؟ وكما أشرنا تتمتع عملية الريعية بدينامية ونوع من الحياة يمكن لها أن تتقلص أو تزداد، وإن ظهور هذا الاقتصاد يصبح ممكنا في ظروف خاصة لا يمكن بدونها أن يبرز إلى الوجود. والاقتصاد الريعي قادر على الانتعاش في محيط اقتصادي خاص مثل قلة وتعثر التوظيفات الرأسمالية في رحم الاقتصاد وتعثر قطاع الانتاج في المجتمع والتوزيع غير العادل للمداخيل والسلع والخدمات واتساع رقعة الفقر والبطالة. ولكن أيا كانت أهمية هذه العوامل الاقتصادية المذكورة باعتبارها ضرورية في ظهور الاقتصاد الريعي، إلا أنها ليست بالشروط الكافية. إذ ان هناك حاجة إلى عوامل مكملة سياسية وثقافية واجتماعية. وأهم العوامل هي العوامل السياسية التي لها صلة بالعوامل الاقتصادية في ظهور الاقتصاد الريعي، وهي عبارة عن تمركز السلطة والاستبداد وتعثر مؤسسات الرقابة وانعدام المشاركة السياسية. وتلعب عوامل ثقافية واجتماعية أيضا دورا إلى جوانب العوامل الاقتصادية والسياسية في عملية الريعية، من بينها معاداة التحديث والتحديد والإيمان بالقضاء والقدر والصراعات العرقية وانخفاض مستوى المعيشة والتركيبة الاجتماعية غير المناسبة والأمية الواسعة، وأخيرا ضعف مؤسسات العلوم التجريبية[٧]. ويحتل الاقتصاد الريعي من منظور التكنولوجيا مكانة غير مناسبة، لأن التكنولوجيا التقليدية ليس لها أداء وربحية، وتنهار بسهولة أمام التكنولوجيا الحديثة.

---

[6] **democ acy Indicato in the wo ld 2005,http\\ WWW.f eedomhouse.com**

[7] **أحمد علوي، الاقتصاد الريعي ومعضلة الديمقراطية، مصدر سابق ذكره،**

امام هذه المعطيات، ادركت مجموعة بلدان المنظومة الخليجية بالشكل السلطوي الذي تمارسه فعللت ذلك الى مجموعة من المؤثرات العامة الضاغطة والفاعلة في تحريك او ايقاف عجلة التحولات السياسية في مجمل دول الخليج وهي[8]:

:- يمثل النفط كعامل اجتماعي وسياسي (اكثر من فعله الاقتصادي) اثرا ونتيجة، عاملا اساسيا في التاثير في اتخاذ القرار الاصلاحي السياسي، فنشوء دولة الرفاه كوظيفة، لم يكن ليتحقق من دون وجود النفط ومداخيله التي حولت الصحاري الى مدن حديثة عامرة، وبالتالي لم يكن مستغربا تزامن العديد من مشاريع الاصلاح السياسي مع تراجع مداخيل النفط، وتراجع تلك المشاريع وتقوقعها مع زيادة دخل النفط.

- حالة الفصام العربية التقليدية بين ماهو موروث وبين ما هو مستحدث، وبين ماهو تقليدي وبين ماهو حداثي. وهي حالة تعبر عن خوف من تسارع التحديث بما يؤثر على الوضع القائم في المجتمع، ما يتضمنه ذلك من اضعاف للسلطة وتفككها، ومن المؤكد إن هذه الرؤية تسعى ضمن ما تسعاه الى إيجاد صيغة توفيقية احيانا للخروج من مازق تلك المعادلة الصعبة وتتخذ احيانا موقفا حادا من التحديث بحجة إن تلك النماذج السياسية ليست إلا تكريسا للتبعية الغربية او استيراد لقواعد سياسية ولدت في مجتمعات غير مجتمعاتنا، وبالتالي بات واجبا رفضها وعدم تبنيها.
- البنية العشائرية الوراثية التقليدية لانظمة الحكم في المنظومة الخليجية، ففي ضل انحسار تداول السلطة في الانظمة الثورية الجمهورية وجعلها تتسم بالوراثية، شجع ذلك الدول الخليجية بالاستمرار بالنهج القبلي الذي جعلها تشعر بالتفوق على نظراءها التقدميين.
- لاتتوفر القناعة الذاتية لدى دول مجلس التعاون بضرورة اجراء اصلاحات سياسية جذرية، فهي إن وجدت هنا او هناك فعادة ما تكون مبررة بقيام صراعات داخلية في بنية السلطة التقليدية، وفي امثلة عدة تحولت تلك الحالة الصراعية الى حالات من المد والجزر، نتج منها صيغ توفيقية داخل السلطة ذا ا، وينتج منها صيغ غير قابلة للتعامل بجدية مع الواقع الاجتماعي والسياسي وظلت في الغالب في اطار شعارات غير مطبقة.
- نضوب الساحة العربية والاسلامية كذلك من أي نماذج اقليمية مشرقة ومستمرة في الممارسة الديمقراطية الحقيقية، وقد ادى ذلك الجدب الديمقراطي الى عدم إيجاد نموذج يخلق انطباعا ايجابيا عن التحولات نحو الانفتاح السياسي، الامر الذي جعلها في وضع مريح ومترددة في الممارسة الديمقراطية خاصة مع الاثر الذي تركته التجربة اللبنانية والعراقية كنماذج للتحول.
- هيمنة دول الخليج على النتاج الثقافي والاعلامي العربي اسهم الى حد كبير باضفاء شعور بالرضا عن الوضع السياسي لدول الخليج، بل إن سيطرة دول الخليج على الصحافة العربية المرئية والمكتوبة، والقدر الذي توفر لتلك الادوات الاعلامية من انفتاح وتعددية قد اعطاها قدرا من التميز على مجمل البلدان العربية في مثل تلك الممارسة الانفتاحية. وبالمقابل فقد عززت تلك الهيمنة من حالة التناقض بين ما يقال في الفضاء وبين ما يمارس على ارض الواقع.
- اسهمت التحولات العالمية، وموجة العولمة، والحاجة الى الشفافية ومشروع التجارة العالمية، وحماية الملكية الفكرية كنتاج لنهاية حقبة الحرب الباردة، في الضغط على دول المنظومة الخليجية لاعمال اصلاحات سياسية هيكلية وقد بذلت هذه الدول جهودا متباينة في الدرجة والفعالية للتفاعل مع تلك الضغوط.
- التباين والاختلال السكاني الواضح بين منظومة مجلس التعاون سواء على التركيبة السكانية لكل بلد على حدة (مواطنون/ وافدون) او على مستوى التفاوت في عدد السكان بين دولة واخرى يؤديان بدرجة كبيرة الى إيجاد مبررات منطقية لتعثر أي محاولات للاصلاح السياسي انطلاقا من عدم تجانس التركيبة السكانية او غلبة العنصر الوافد،او شابه.

ثانيا/ النظم الإقليمية ومعادلات القوة:

[8] غانم النجار، واقع ومستقبل الاوضاع السياسية في الخليج، المستقبل العربي، العدد . L . .. . - . . .

مفهوم النظام الاقليمي بمعناه العلمي، وكمستوى لتحليل العلاقات الدولية، هو مفهوم حديث لم تتداوله الدراسات الا في الستينيات والسبعينيات من القرن العشرين، وان كان يمكن ارجاع جذوره في الفكر السياسي المتعلق بالشؤون الدولية إلى زمن بعيد، حيث كان مفهوم الاقليمية Regionalism احد الموضوعات الاساسية في مجال التنظيم الدولي. ومع تصاعد التوتر الغربي مع المعسكر الشرقي، دفعت الولايات المتحدة الدول الحليفة إلى انشاء التكتلات الاقليمية لمنع النفوذ السوفيتي وللعمل على الارتقاء بالاداء الاقتصادي في مجموعة تلك التكتلات فاسست مجموعة النمور الاسيوية وكذلك في امريكا اللاتينية واوربا، وعرف النظام الاقليمي بانه مجموعة من العلاقات والتفاعلات بين دول تقع في اقليم جغرافي واحد وتخضع لقواعد وقوانين منتظمة[٩]. في حين عرف "لويس كانتوري" "وستيفن سبيغل" النظام الاقليمي بانه النظام الذي يضم دولة او اكثر من الدول المتجاورة والمتفاعلة والتي تمتلك بعض العوامل الاثنية واللغوية والثقافية والتاريخية المشتركة[١٠]. واطرت الدراسات للعلاقة بين الاقليمية والعولمة[١١] وثار جدل حوله، اتفق فيه الباحثين على ان اقامة التنظيمات الاقليمية هي الطريق الافضل لتحقيق الامن العالمي بكل الاعتبارات (وفقا للطروحات الراسمالية)،لان من الايسر اقامة تنظيمات اقليمية، كما ان التنظيم الاقليمي يكون اكثر فاعلية، واكثر قدرة على الحركة بالمقارنة مع التنظيمات الدولية، لذلك فهو خطوة اساسية للاندماج العالمي في اطار العولمة[١٢]. وبالمقابل فان هذه الاشكال الاقليمية تكون من السهولة قياد ا وتوجيهها ومن ثم التغلغل فيها من قبل الدول الكبرى او العظمى. ويؤدي ذلك إلى مجموعة من التفاعلات المؤثرة على سيادة الدولة ومن ثم فان التفاعل في النظام الاقليمي يتضمن نقل اختصاصات وسلطات صنع القرار في مجالات معينة من الدولة إلى هيئات ومؤسسات اقليمية. وهنا نكون امام جملة من التناقضات في المفاهيم، فالاندماج في المنظومة العالمية الليبرالية عبر النظم الاقليمية ينتزع من سيادة الدولة جزء من صلاحيا ا، وتطبيق ذلك يتطلب تنازل من سلطوية الدولة داخليا وخارجيا باعطاء مساحة اكبر للحركة* الاقتصادية والسياسية وتطبيق مفاهيم المنظمات الاقتصادية والسياسية الدولية.

وتدرس نظرية التكامل الاقليمية شروط العملية التكاملية والمتطلبات اللازمة لنجاحها، وتتناول عوامل عدة مثل وجود العدو الخارجي المشترك الذي يوجد البيئة الموضوعية للتكامل ووجود الدولة القائدة او النموذج الذي تتصدى لقيادة العملية التكاملية والاحساس بالتوزيع العادل للمكاسب وللاعباء ووجود الثقافة السياسية المشتركة ووجود نخب سياسية حاكمة ذات اهداف وسياسات متقاربة، فضلا عن الصفات البنيوية للنظام (الاوضاع الاقتصادية، شكل النظم السياسية، النظام الاتصالي). وتوزيع القوة او نمط الامكانات وحجم خصائص التفاعلات بين اعضاء النظام والتحالفات والسياسات وعلاقة النظام الاقليمي بالنظام الدولي وهو مايطلق عليه بيئة النظام الاقليمي ومدى وجود تكامل وظيفي او تنظيمي بين الوحدات المكونة للنظام الاقليمي. لذا، فالنظام الاقليمي يمكن تناوله من الجوانب الاتية[١٣] :

:- الخصائص البنيوية للنظام: ويقصد بذلك سمات النظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية للدول المكونة للنظام، ومدى وجود تماثل او تقارب بينها، والتكامل في اي نظام يتوقف على درجة التماسك بين الوحدات المكونة له ويدرس في هذا المجال التماسك الاجتماعي (عوامل السلالة والعنصر واللغة والدين والثقافة والتاريخ او التراث المشترك) والتماسك الاقتصادي (الموارد الاقتصادية ومدى التكامل بين الانظمة والسياسات الاقتصادية) وتتوافر هذه العناصر للدول الست المكونة للنظام الاقليمي الخليجي.

---

[9] احمد عارف رحيل، الاثار السياسية في النظام الاقليمي العربي ...، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، العدد الثاني، . . ...

[10] **Louis J. Canto i and Steven L.Speigal, the inte national politics of egions; a compa ative app oach, Englewood, Cliffe, New Je sey, 1970.p 2**

[11] للمزيد حول ذلك ينظر: محمد محمود الامام، تجارب التكامل العالمية، مركز دراسات الوحدة العربية،ط ، بيروت، Loui : . .. : – : .

[12] **Ronald I. Yalem, egionalism and wo ld o de , public affai s p ess, Washington D.C. 1985. P. 14**

* استخدم الباحث مفهوم الحركة بدلا من الحرية لان الحركة تكون بالعادة مقيدة ومقننة من السلطة المركزية.

[13] جميل مطر وعلي الدين هلال، النظام الإقليمي العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، ط ، بيروت، Loui .. .

.- نمط الامكانات او مستوى القوة في النظام الاقليمي والمكون من مجموع متغيرات القوة للدولة المكونة للنظام، ومستوى القوة السائدة بين الوحدات المكونة للنظام من قدرات (اقتصادية استراتيجية قومية حيوية عسكرية دبلوماسية)[١٤] وهل يوجد توازن للقوة بين هذه الوحدات ام يوجد نوع من التراتبية في توزيع القوة او انه يوجد شكل من الاستقطاب في قيادة النظام ويمكن التمييز عند تحديد قوة دولة ما، او مجموعة من الدول بين ثلاثة عناصر للقوة:

- عناصر مادية (تقليدية) تمثل الاساس الموضوعي لقوة الدولة كالموقع والمصادر الطبيعية والمساحة وعدد السكان وتركيبهم السلالي ومدى التضامن القائم بينهم ومدى انتشار التعليم والمهارات العلمية والتكنولوجية التي يمتلكونها وشكل النظام الاقتصادي والقدرة الصناعية ومتوسط دخل الفرد وانتاج واستهلاك الطاقة.
- عناصر عسكرية والتي تتمثل في عدد القوات المسلحة ومدى التدريب والكفاية في استخدام السلاح والتكنولوجيا العسكرية المتاحة للدولة.

حعناصر نفسية ويقصد ـا مدى استعداد الدولة لاستخدامها مصادر قو ـا وهيبتها الدولية للتاثير على الدول الاخرى في النظام، ويدخل في ذلك عدة عناصر مثل الإيديولوجية والشخصية القومية والروح المعنوية وشخصيات القادة السياسيين والمهارات الدبلوماسية.

- نمط السياسات والتحالفات: ويشير إلى طبيعة العلاقة المتداخلة بين اعضاء النظام الاقليمي والسياسات التي تتبعها كل دولة ازاء الدول الاخرى، والتحالفات التي تدخلها في اطار النظام، ويثير هذا الموضوع عدة نقاط مثل نمط العلاقات، وهل هو ذو طبيعة تعاونية ام صراعية وما هي القضايا التي يثار الخلاف حولها، وهل هي ذات طبيعة اقتصادية ام سياسية ام ايديولوجية وادوات ممارسة هذه السياسات وشكل التحالفات التي تقوم ـا الدول والاسس التي تستند اليها ومدى استقرارها او تغير اطرافها من فترة لاخرى.
- بيئة النظام: فاي نظام اقليمي لا يعيش في فراغ ولكن في اطار سياسي دولي له محدداته وقيوده ويجب التمييز في هذا المجال بين مركز او قلب النظام واطرافه من ناحية والدول الهامشية من ناحية ثانية ثم نظام التغلغل او التدخل من ناحية ثالثة.

ويشير مفهوم القلب او المركز إلى تلك الدول التي تمثل محور التفاعلات السياسية في النظام الاقليمي والتي تشارك في الجزء الاكثر كثافة من هذه التفاعلات، اما الدول الاطراف فهي تلك الدول الاعضاء في النظام، ولكنها لاتدخل في تفاعلات مكثفة مع بقية دول النظام لاعتبارات جغرافية او سياسية. اما دول الهامش فهي تلك الدول التي تعيش على هامش النظام وهي قريبة اليه جغرافيا ولكنها ليست منه وذلك لاسباب سياسية واقتصادية واجتماعية.

اما نظام التدخل او التغلغل، يعني النفوذ الذي تمارسه دول كبرى خارج النظام الاقليمي على وحدات النظام والذي قد ياخذ اشكالا اقتصادية او عسكرية او ثقافية، ويتم ذلك من خلال اساليب عدة مثل المعونات الاقتصادية والقروض والمساعدات الفنية والاحلاف العسكرية العلنية والسرية. وبالطبع فان حجم التغلغل الخارجي وادواته واشكاله يؤثر على النظام الاقليمي وعلى العلاقة بين الدول الاعضاء من حيث درجة التماسك ونمط الامكانات، ونمط السياسات والتحالفات.

ثالثا/الدولة الريعية والقدرة على تشكيل النظم الاقليمية:

ان التغيرات العالمية المفروضة على دول العالم من سياسات وبرامج اقتصادية وسياسية والواقع الاقليمي والدولي، يضاف اليه الواقع الاجتماعي والسياسي السائد قد تفاعل مع عنصر الريع (النفط) وجعل تلك البلدان تواجه تحديات كثيرة من الداخل والاقليم والعالم. هنا الطابع العام والواقع السياسي فرض على تلك البلدان الحرص على ديمومة الوضع، فهي تسعى الى ترتيبات

[14] صبري البياتي ومها ذياب، قياس قوة الدولة، المستقبل العربي،مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد 4 4

اقليمية مستغلة التشابه في الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية ،وتعمل على توحيد سياسا ا وقرارا ا الى حد كبير، وبالتالي فهي دول توصف بالانسجام غالبا، خاصة مع وجود عوامل مشتركة، وتسعى الى[١٥]:

-المحافظة على التماسك والتلاحم في المجالات المختلفة تجاه العالم الخارجي.

-المحافظة على نسق معين للقوة.

-تطوير ودعم علاقات التنسيق والتعاون البينية تجاه القضايا ذات الاهتمام المشترك.

-السعي المستمر الى التكيف مع الظروف البيئية المحيطة على المستويين الداخلي والخارجي، فالظروف التي كانت تواجهها تلك البلدان قبل عقدين او اكثر ليست هي الظروف نفسها التي تواجهها في اطار العولمة والانفتاح وتحديد دور الدولة ونشر الديمقراطية.

ان وجود الثروة الريعية (النفط) في تلك البلدان ساهم الى حد كبير في تفعيل سياستها الخارجية على الرغم من شذوذ هذا المصدر عن القطاعات الاخرى وعن الواقع الذي تعيشه على صعيد عناصر القوة والذي يحمل الكثير من نقاط الضعف قياسا الى باقي الدول التي تكون موجودة في اطار محيطها الإقليمي، فهي تعمل على تحييد خلافا ا البينية وخاصة الحدودية باعتبار ان الخطر الخارجي اكبر من تلك التحديات الداخلية. هذا في احيان، وفي احيان اخرى قد تعمد الى طلب دعم الخارج اي طلب دعم الحلفاء والقوى التي تستفيد من استيراد الثروة الريعية بقصد ضمان أمن تلك الثروة من حيث أمن انتاجها وأمن نقلها وتسويقها الى الاسواق العالمية.

رابعا/ الريع النفطي وقوة الدولة:

العلاقة بين ريع النفط وقوة الدولة في دول مجلس التعاون الخليجي في غاية التعقيد، وتزداد تعقيدا إذا اخذنا النفط كاساس وبابعاده وتاثيره الخارجي والداخلي على شتى المستويات والقدرات. فالنفط زاد الوضع تعقيدا خاصة بعد استخراجه بصورة تجارية واتخاذه مكانة السلعة الحيوية، مما ادى إلى ازدهار الوضع الاقتصادي وانتعاش ضخم وتحول القبائل من احتلال ما على الارض إلى امتلاك ما تحتها، وهنا رافق هذا التغيير الاقتصادي تغيرا في السلطة من حيث الشكل فيما زادت مركزيتها من حيث المضمون.

ان قوة الدولة وقدر ا محصلة لتراكمات والى خطط وسياسات تعضد تلك التراكمات في مواجهة اي خطر داخلي او خارجي. والبعض يرى ان القوة هي الوجه الاخر للتنمية الصحيحة، في حين ان الادق هو الذي يجمع ذلك الاتجاهين ومن ثم اضافة عنصر التهديد وباشكاله الداخلية والخارجية والبيئة (المكانة الجيوستراتيجية للدولة). ودول المنظومة الخليجية تعاني من ثغرات ومن خلل كبير في بنية الدولة، فتكوينها وتركيبتها التي تشكلت ا كانت لدى معظمها بعيدة كل البعد عن اي مقوم من مقومات الدولة. بل تم مراعاة التكوين مع مصالح الدول الاجنبية والطابع القبلي العشائري لسكان هذه المنطقة في السيطرة والاستحواذ على الارض. ومارس ريع النفط هنا دور المساهم في خلق مجموعة من التناقضات السياسية والاجتماعية بدلا من ان يكبح من تلك التناقضات فهو من ناحية ساهم في ظهور طبقات جديدة (العمالية، التكنوقراطية) ومن ناحية اخرى ساهم في ان تحافظ الطبقات القديمة على نفوذها فانتقلت هذه الطبقات من ملكية الارض إلى امتلاك هبة الارض، فعادت الأموال اليها وثبتتها على قمة السلطة بعلاقا ا العائلية والقبلية المتينة والتي يشكل التحالف القبلي ثقلا سياسيا في تاريخها الحديث والمعاصر فالعائلات الخليجية ترتبط مع بعضها برباط القربى، ومع غياب التنظيمات من احزاب سياسية ونقابات مهنية وحركات اجتماعية ادى إلى ان يتجه المواطنون في تحديد علاقتهم بالدولة على اساس التضامنية، القبلية، الطائفية، وليس على اساس المواطنة[١٦].

وعلى الرغم من ان التنمية المتحققة في تلك الدول والتي تسعى إلى سد الثغرات البنيوية التي تعاني منها من نقص حاد وفجوات اقتصادية، عسكرية، سياسية، وخلل في التركيبة السكانية والاجتماعية والارث الثقافي المتخلف، كلها عوامل ضعف

---

[15] ابراهيم سليمان المهنا، مشروعات التعاون الاقتصادي الاقليمية والدولية، مركز الامارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ط ، ابو ظبي، : 15.

[16] محمد جواد رضا، صراع الدولة والقبيلة في الخليج العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط . . 16.

يهيء ريع النفط الوسيلة التنموية لدفع العجوزات بشكل نسبي في تلك المفاصل. الا ان ذلك الريع الذي حفز التنمية في دول المنظومة الخليجية لم يرتق إلى مفهوم تنمية حقيقي لتلك المفاصل التي تعاني من الخلل، والذي جعل التنمية فيها شكلي، ويعود ذلك إلى جملة اسباب، وهذا المردود الريعي اصبح يمارس الدور السلبي على المدى البعيد في تفاقم الوضع الداخي والخارجي لهذه البلدان.

فمن الجانب الاقتصادية، لايوجد في هذه البلدان بناء انتاجي او طاقة ذاتية، فالتنمية مشوهة لاقتصاد تابع مصاب بواحدية مصدر الدخل الحقيقي المتاتي من النفط، فالنفط يشكل % من ميزان المدفوعات للدولة، وهو المصدر الاساس للصادرات ويشكل اكثر من % % من الناتج المحلي الاجمالي[١٧].

فضلا عن ان الفوائض النفطية ساهمت في زيادة الانكشاف والتبعية للخارج او في ادماج اقتصادات دول المجلس في اقتصادات الدول الراسمالية وبالمؤسسات البنكية وشركا ا عابرة القومية حتى غدت سيطرة هذه البلدان على الفوائض النفطية سيطرة شكلية، وذلك لعدم التطابق بين امتلاك القدرة المالية والقدرة الصناعية. وفي نفس الوقت فان تراكم هذه الفوائض لدى الدول الصناعية المتقدمة يعرضها للتاكل المستمر بسبب التضخم. هذا دون الحديث عن المخطط السياسية التي مدد الدول الخليجية في ما لو خططت الولايات المتحدة الامريكية مثلا في اي وقت ووفق ما تراه من ظرف في ان مدد بتجميد الارصدة وتحويلها إلى حقوق اسمية عديمة القيمة او استخدامها في معالجة ازمات النظام الراسمالي الامريكي مثل ازمة الصناديق السيادية في ازمة الرهن العقاري.

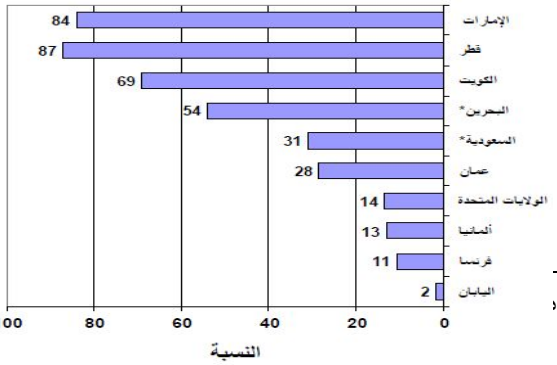
ان الارصدة المالية النفطية والتوظيفات في الخارج بشكل عام تشكل مصدر قوة بيد الغرب لا بيد المنظومة الخليجية ومما يؤكد ذلك قول "وليم سايمون" وزير الخزانة الامريكي الاسبق "ان العرب لايملكون النفط وانما يجلسون عليه"[١٨].

ومن جانب اخر، فان خلل التركيبة السكانية فضلا عن عدم اهلية تلك التركيبة للعمل الانتاجي بسبب تخلفها وقلة عددها (التي تشكل بحد ذا ا مصدرا كبيرا للضعف) فسح المجال لتطور القوة العاملة الاجنبية داخل تلك المنظومة وارتفعت تلك النسب لتصل إلى ارقام خيالية ففي الامارت تشكل هذه القوة , % من مجموع القوة العاملة في ثمانينات القرن الماضي وعلى الرغم من انخفاضها الا انها لم ترتقي بذلك كثيرا[١٩] اذ شكلت العمالة الوافدة % % في , وكما في الجدول. .، ويحدد نادر فرجاني السمات الاربع التالية لواقع هجرة العمالة في الخليج[٢٠]:

:- الاعتماد البالغ على العمالة الوافدة.

- عدم تطور القوى البشرية المواطنة بما يكفي لتقليل الاعتماد على العمالة الوافدة.
- ان نسبة كبيرة من قوة العمل الوافدة هي من الاجانب أساسا الاسيويين من شبه القارة الهندية.
- يؤدي لذلك إلى ان تعيش هذه المجتمعات منقسمة داخليا بدون امكانية للاندماج او حتى التفاعل الصحيح بين الفئات.

شكل . نسبة غير المواطنين في : الخليج وبعض الدول المتقدمة



http:\\a .wikipe

[17] **للمزيد من المعطيات راجع القدرات الاقتصا**

[18] **محمود عبد الفضيل، النفط والوحدة العربية، مركز دراسات الوحدة العربية ط ، بيروت، , : : .**

[19] **بدرية عبد الله العوضي، دول مجلس التعاون الخليجي ومستويات العمل الدولية،سلسلة عالم المعرفة، الكويت، , :**

[20] **محمد السيد سعيد، الشركات العابرة القومية ومستقبل الظاهرة القومية، عالم المعرفة، الكويت، : :**

المصدر:– التغيرات الديموغرافية والخلل في التركيبة السكانية في دول مجلس التعاون الخليجي، جامعة الملك سعود، الرياض،

.

ويترتب على ذلك تشكل توكيفية الاجتماعية نتيجة ممارسا ا الغريبة عن ثقافة المنطقة وعادا ا وتقاليدها بل وحضار ا، ولهذه العمالة الاجنبية مظاهر تاثير وتاثر في الهوية الوطنية في دول المنظومة مما يضعف ويغير طابعها ان لم يكن في المدى القريب فعلى المدى البعيد، فالشارع الخليجي يمتلئ بلكنات والسنة غير عربية بل باجيال من العمالة الاجنبية انقطع حبل الصلة بينها وبين بلدانها الاصلية ولم تعرف سوى منطقة الخليج موطنا مما يؤثر على الامن الوطني وبالتالي امن المنظومة ككل هذا بعد ان يكون التهديد قد شمل فرص التنمية الحقيقية فيها.

اما في الجانب العسكري، فهناك ارتفاع كبير في الانفاق العسكري، لايمكن موائمته بالمخاطر المحيطة ا ومداها بل يمكن ان تضاف الارتباطات العسكرية مع الولايات المتحدة والغرب، فعلى سبيل المثال نجد بان السعودية في النصف الاول من السبعينات كانت حصتها اقل قليلا من الخمس من اجمالي الانفاق العسكري العربي ولكنها زادت بصورة سريعة وباطراد منذ) اذ بلغت تلك الزيادات ذرو ا في السنوات) –) اذ شكلت حصة السعودية % من اجمال الانفاق العسكري العربي والذي يعود إلى جملة اسباب دولية وداخلية[٢١]، وفي) كان ترتيب السعودية من حيث الانفاق العسكري؛ الخامس بعد الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي والصين وبريطانيا[٢٢]. وشكل الانفاق العسكري كنسبة من اجمالي الناتج المحلي في عام كالاتي: , السعودية، , الكويت*: , الامارات، , البحرين، , عمان[٢٣]. الانفاق العالي على شراء السلاح لم يكن ممنهج وفق رؤى استراتيجية (عسكرية) فمعظم الانفاق يتجه نحو استيراد الاسلحة التقليدية، وكانت حصة تلك الاسلحة , مليون دولار للاعوام , – , [٢٤]. وعلى الرغم من حجم الانفاق العسكري العالي الا ان ذلك لم يحقق لتلك الدول توازنا عسكريا يشكل مصدر قوة للدولة بسبب وجود قوى اقليمية متفوقة في جوانب اخرى فضلا عن ان استراتيجيات التسليح المتبعة في دول الخليج لا تعمل على سد الثغرات وانما الى تكريس ذلك، فهي تركز على الكم بدلا من النوع وعلى ماهو تقليدي، والذي كان مؤداه ان تطلب وجود عسكري اجنبي لحماية تلك الانظمة وضمان الاستقرار في دولها وتامين امدادات الطاقة وهو يعني التبعية العسكرية بكل اشكالها واختراق ووهن عسكري.

تلك المظاهر تعد من مردودات الريع النفطي في جوانبها السلبية، فهذا المردود لم يستغل ليشكل قوة جوهرية فاعلة ومستقلة على المدى البعيد وانما جرى استغلاله لتشكيل نمط تنموي قائم على الشكلية المفرطة والتي ليس لها اساس او جذور تنموية وطنية، فضلا عن، ان هذه الصيغة شكلت حافز لاطماع دولية واقليمية وتفكك داخلي قبلي اجتماعي، فوفرة المال غيرت الكثير من الافكار السابقة منها النظرة إلى القومية العربية وحفز القطرية والانكفاء لمصلحة القبيلة والرضوخ المطلق للقوى الغربية المستهلكة للنفط ومصدر الريع والاستثمار في هذه الدول، وبالتالي فان تلك البلدان باتت تعيش هاجس مشاكل الامن والحدود سواء على مستوى المنظومة الخليجية او على مستوى منطقة الخليج، فحدودها الرملية التي كانت في السابق ارض ضائعة اصبحت بفعل النفط ارض لايفرط بامتارها.

---

[21] عبد الرزاق الفارس، السلاح والخبز: الانفاق العسكري في الوطن العربي من – ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، :

[22] المصدر السابق، ص

* وصلت الى هذه النسبة المرتفعة بسبب الانفاق في حرب الخليج الثانية.

[23] عبد الجليل زيد المرهون، امن الخليج والمتغير الامريكي، المستقبل العربي، العدد 3 – 3

[24] المصدر السابق، ص 24

خامسا/ الريع النفطي وإعادة هيكلة توازن القوى (التوازن الدولي :

النفط وريعه يثير الكثير من النقاش في ميدان السياسة اكثر من ما يثيره في ميدان الاقتصاد وتؤثر فيه العوامل السياسية بشكل كبير وأوسع من العوامل الاقتصادية، فكمية الانتاج النفطي وكذلك اسعاره هي نتاج لقرارات سياسية في الدرجة الاولى وليس لها علاقة بميكانيكية قوانين السوق الكلاسيكية المعروفة[٢٥]. ويتجلى ذلك في المراجعة التاريخية للمنطقة والتدخل في شؤونها وبالتحديد بعد استقلال تلك الدول، ومن خلال وقع الازمات النفطية. فالنفط اصبح عملة عالمية لها سوقها وبالتالي بورصتها، وهذه البورصة ماعاد الارتفاع والانخفاض فيها يقاس على الايام بل على الدقائق والساعات، لذا فان تعبير النفط شريان حياة البلدان المتقدمة يجد مكانه من خلال الاستدلال بالمعطى الرقمي، فـ . % من الانتاج العالمي للنفط تستهلكه الدول المتقدمة[٢٦] واستمر هذا المعدل إلى وقتنا الحاضر على الرغم من محاولة ايجاد البدائل. والازمة تشتد عندما تميل العلاقة لصالح البلدان المنتجة، فالريع النفطي الذي كان يوزع بنسبة . % في)- للعرب و% % للاحتكارات النفطية، اصبح بعد حرب تشرين)- يوزع بنسبة % % للعرب و % للاحتكارات[٢٧]، والذي خلق صورة جديدة ادركها الغرب بسبب تاثير ريع النفط على الارصدة المالية والاوضاع الاقتصادية العالمية، وبالتالي على التنمية ككل فانه يؤثر حتما بشكل مباشر او غير مباشر على الاوضاع الاجتماعية باشكالها في البلدان المتقدمةفلو افترضنا عدم وجود النفط في دول الخليج او انفلا ا من منظومة العلاقات العالمية بالدول الغربية والولايات المتحدة فان ذلك يعني حدوث نقص كبير في الطاقة وبالتالي تراجع تلك الدول في مسارات تقدمها.

ان توازن القوى من الاثر الريعي كان باتجاهين داخلي وخارجي، وكما اسلفنا فان اثره يتحرك باتجاهات عدة، فلو ناخذ على سبيل المثال قرار منظمة الاوبك في)- الذي ادى إلى ارتفاع اسعار النفط الخام العالمية بنسبة % ، نلاحظ فاعليته الواضحة والسريعة في الاقتصادات المتقدمة واحدث القرار تغييرا ملموسا في ميزان القوى واتضح بان دول النفط بامكانها ان تتخذ القرارات الحيوية، فكان من شان الحظر النفطي والازمة الناجمة من ذلك القرار، اضاف بعدا جديدا على العلاقات بين المنتجين والمستهلكين تتضح في مقولة الرئيس الامريكي جيمي كارتر حيال ذلك " ان الازمة النفطية ستقهر الغرب حتى إذا لم يتخذ الغرب التدابير اللازمة على الفور"[٢٨]، وروجت عبارة (إذا كنتم تريدون الاستقلال السياسي خذوه ... واهلكوا ...)" وانشات الوكالة العالمية للطاقة (IEA)*، ومن جهة اخرى اصبح الخيار هو الضغط من الداخل (الاطاحة بالاوبك من الداخل)، عبر خلق مجموعة من المشاكل السياسية والحدودية والعرقية والعسكرية والدينية ...، وخلق اماكن اضطرابات من جهة اخرى، جعل الصقور منها ديدا للحمائم، والضغط من جهة اخرى بتجميد اسعار النفط ورفع انتاجيته وفي مقابل ذلك تشجيع انفاق اكبر قدر الامكان من مداخيل هذا النفط لشراء الاسلحة وايداع رؤوس الأموال هذه (فوائض ريع النفط) لدى المؤسسات الراسمالية الغربية، وكانت ايران واحدة من صقور الاوبك واجتاحتها موجة لا استقرار سياسي انتهت بالثورة الايرانية ، ومن ثم اشتعال الحرب العراقية الايرانية، ونجحت الدول الغربية من خلق ديون ضخمة تجاوزت ... لف مليار دولار وخلق مايسمى بصناديق الثروة السيادية لتنخفض نصيب الاوبك من % سنة إلى % % سنة [٢٩]. واستمر التهميش المنظم لاي سياسات موحدة من خلال الاختراق وعقد الصفقات والاتفاقات الثنائية بين المنتج والمستهلك ليباع النفط باسعار تفضيلية وتمارس سياسات اغراق السوق النفطي، وهذا حصل مع دول مجلس التعاون الخليجي بالخصوص ذات الفوائض المالية المرتفعة، ويرجع السبب إلى ان هذه الدول تعاني من خلل كبير فيما يتعلق يكل قوة الدولة وعدم رسوخ القاعدة

---

[25] **محمد الرميحي، النفط والعلاقات الدولية، عالم المعرفة، الكويت، ...**

[26] **عبد الخالق عبد الله، العالم المعاصر والصراعات الدولية، عالم المعرفة، الكويت،**

[27] **فؤاد مرسي، الراسمالية تجدد نفسها، عالم المعرفة، الكويت،**

[28] **نقلا عن: عبد الخالق عبد الله، مصدر سابق ذكره، ص**

[*] **مهمتها علمية في البحث عن بدائل للطاقة النفطية.**

[29] **المصدر السابق، ص**

الجماهيرية لامراءها وملوكها. تلك الممارسات زادت من عدم استقرار المنطقة وحفزت الخلافات الاقليمية والتي كان من نتائجها غزو العراق للكويت وتحقق الوجود العسكري الامريكي البريطاني في المنطقة والذي حصل بالتناغم مع السياسات التي رسمت من قبل الدول المستهلكة بعد الازمة النفطية في . وعلى طريق المواجهة الذي بداته الدول الغربية ادراكا منها لاهمية هذا العنصر في التوازنات العالمي وفي التنافس فيما بينها، فعمدت على اطلاق التحذيرات والتهديد باستخدام القوة العسكرية، ففي القى الرئيس الامريكي فورد كلمة في مؤتمر الطاقة في ديترويت المح فيها إلى احتمال التدخل المسلح لاحتلال منابع النفط[٣٠].

ان الظرف الدولي الذي خلقه النفط وريعه اثر على الاقليم الخليجي (دول مجلس التعاون الخليجي)، وادركت هذه المجموعة بان الدور الذي تلعبه يعد عاملا مؤثرا على استقرار المنطقة ككل، والخلاف يزيد من فرص التدخل الخارجي، الا ان ذلك لم يمنع من التوتر واستمرارية الخلاف بشان القضايا الاساسية[٣١]:

:- النزاع بشان الحدود والاراضي بين الدول.

- اختلالات توازن القوة داخل المجموعة.
- اختلافات العلاقات الثنائية داخل الدول غير الاعضاء في مجلس التعاون الخليجي.

ساهمت هذه العوامل في اختلال توازن الثقل النسبي داخل النظام الاقليمي الخليجي والذي يمكن ان يؤثر على تماسك مجلس التعاون الخليجي ككل، وفي هذا الصدد فان الدولة الاوفر حظا في قيادة المجموعة هي تلك التي تملك مقومات القوة النسبية مقارنة مع الاعضاء، فمنذ نشات هذا النظام الاقليمي نجد ان السعودية بما تملكه من مقومات مضاف اليه الموقع الجيوستراتيجي مكنها من التاثير داخليا. الا ان هذا الدور لايوصف بالمطلق خاصة مع بروز دولة ريعية من داخل المنظومة ولاتملك مقومات الدولة ممثلة بقطر، من ان يء لنفسها دورا سواء في الدائرة الخليجية او العربية، والذي يبدو من الناحية العملية هو محاكاة للدور الاسرائيلي في المنطقة، باعتبار ان اسرائيل لا تملك مقومات قيام الدولة، وبالتالي فان قطر استطاعت من توظيف قوة النفط وريعه في السياسة الخارجية وبالطبع باسناد غربي امريكي.

سادسا/ دول مجلس التعاون الخليجي ومفهوم الأمن:

مفهوم الامن في الخليج يختلف عن المفاهيم النظرية المتفق عليها والمطبق في دول العالم. فقد تاثر هذا المفهوم وتغير إلى حد كبير مع الظروف الاقليمية والدولية واصبح اكثر ارتباطا بالاحتفاظ بموازين القوى الحالية التي تضمن تدفق النفط إلى الغرب[٣٢]. وبفعل طبيعة المنطقة من الناحية الاقليمية والتغيرات السياسية التي انتابتها مع ارتفاع اهمية النفط كمصدر اساس للطاقة على المستوى العالمي، بات من الضروري ان تجتهد دول المنطقة في صياغة الترتيبات الامنية، لذا فكل دولة (سواء من دول مجلس التعاون او من خارجه) عملت على طرح نظريا ا للامن وفقا لمنطلقا م السياسية ومصالحهم والميزةنسلبية التي تتمتع ا في قياس مقومات القوة، وطرحت منذ السبعينات من القرن العشرين عدد من المبادرات بفعل عدة عوامل منها:

:- حصول جميع دول الخليج على استقلالها.

- زيادة اهمية المنطقة كمصدر اساس للطاقة مع زيادة الاكتشافات الهيدروكربونية.
- الممارسة السياسية المؤثرة لهذا المصدر على الصعيد العالمي والتي ممكن ان تتحول إلى مصدر قوة.
- الفارق النسبي الكبير في مقومات القوة التي تتالف منها الدول المتشاطئة في الخليج، فايران تعد قوى اقليمية كبرى قادرة على الاكتفاء إذا ماقورنت بدولة مثل البحرين او قطر.

---

[30] **محمد احمد السيد خليل، ازمة الطاقة والتحدي القادم، دار الفكر العربي، الطبعة الاولى، القاهرة، 30**

[31] **محمد حسن العيدروس، تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر، عين للدراسات والبحوث الإنسانية، الطبعة الثانية، الكويت،**

[32] **سمير كرم، مستقبل البيئة الامنية في الشرق الاوسط، المستقبل العربي، العدد P 2 P .**

- وانعكاسا للعلاقة بين ريع النفط ونمو الاستبداد في دول الخليج، فان الغريزة السياسية للحكام لاتقبل الوصاية[*]) المشاركة مع تقديم تنازلات داخل الرقعة الجغرافية للاقليم الخليجي.
- تبلور الاطماع الدولية وخاصة من الاتحاد السوفيتي السابق وتركيا والهند والباكستان واسرائيل والتي حاولت ان تجد لها مكانا في ترتيب شؤون المنطقة.

لذا، فالدول المتشاطئة سعت وبكل الوسائل من ضمنها استخدام القوة من اجل النفوذ في هذا الحقل النفطي، مبتدءا من ايران التي عدت نفسها مسؤولة عن امن الخليج وعبر طروحات عدة من الشرطي إلى مصدر الثورة، فموقع ايران الهام على خطوط التماس وتميزها الثقافي والقومي والعرقي، فضلا عن وجود خطوط للشراكة على مستويات ثقافية ودينية جعلها تطمح في مد نفوذها. وبمجرد خروج القوات البريطانية من منطقة الخليج في :) وحدوث الفراغ العسكري في المنطقة، نصب شاه ايران نفسه وصيا على المنطقة وقام بالدخول الى الجزر الاماراتية الثلاث. والتطورات اللاحقة التي ترجمت عبر الممارسات الايرانية منذ الثورة الاسلامية في وما بعدها في عقدي التسعينيات وبعد الاحتلال الامريكي للعراق في اشتدت الحساسية لدى دول الخليج من ايران وخاصة بعد الربط الميكانيكي بين ايران والحركات الاسلامية مما دفع دول الخليج إلى التعامل مع ايران على انها مصدرا رئيسيا للتوترات في منطقة الخليج.

اما العراق فقد حاول جاهدا في ايجاد منفذ له على دول الخليج، ترجم ذلك الطموح منذ السبعينيات فيما سمي بـ "الاعلان القومي" في اواخر سبعينات القرن الماضي، والذي خاطب فيه الدول العربية فقط على اعتبار انها مهددة من قبل قوى دولية واقليمية، لذلك عرضت مجموعة من الطروحات الامنية، ثم دخوله الحرب مع ايران لمدة ثمان سنوات بدعوى حماية المنطقة من المد الثوري الايراني، منهيا تلك الطروحات بدخوله الكويت ومن ثم ضربه وتحطيم بنيته التحتية ومن ثم انكفائه على ذاته.

والسعودية كانت محور العمل الخليجي من تاسيس المنظومة الخليجية إلى ترتيب الاوضاع السياسية في المنطقة بعدها العراب في المنظومة الخليجية او العربية، فقدمت في البدء تصورات لامن الخليج في نهاية) على النحو التالي[٣٣]:

:- ان الامن الجماعي العربي لا يتحقق الا إذا كانت كل دولة عربية تتمتع بالامن والاستقرار الداخلي.
- رفض السعودية فكرة اقامة تحالفات عسكرية بين الدول الخليجية المعنية.
- زيادة التعاون مع دول المنطقة كضرورة لتفادي استمرار الخلافات.

تلكم المبادئ المرحلية تغيرت بمرور الزمن، فالسعودية كانت لها علاقات متينة مع الولايات المتحدة وزادت في تلك الفترة مبيعات الاسلحة الامريكية وزاد نصيب الشركات الامريكية المستثمرة في السعودية، لذا فهي كانت تعمل للمحافظة على الوضع الذي كانت عليه المنطقة ضمانا لان تطلق الولايات المتحدة يد السعودية في قيادة الدول الخمس، ومن جهة اخرى فان للسعودية خلافات كبيرة مع تلك الدول خاصة في المسائل الحدودية والاختلافات في القدرات النسبية لمجموع هذه الدول.

هذه الطروحات تغيرت تدريجيا منذ اندلاع الحرب العراقية الايرانية، والتي كانت من اهم عوامل نشأة مجلس التعاون الخليجي، لتتضح معالم سياسات لتلك الدول وتوجها ا بشكل اكثر توحدا وفقا لما تمليه المرحلة، فظهرت مفاهيم امنية جديدة بشراكة امريكية غربية فالتزمت الولايات المتحدة بحماية دول الخليج الستة، وعرف هذا بـ "مبدأ كارتر"، الا ان التواجد العسكري لم يكن على الارض بل ظل في اعالي البحار او مايسمى "فوق الافق"[٣٤]، لكن حرب الخليج الثانية احدثت انقلابا في المفاهيم والاوضاع الخاصة بامن الخليج ادت إلى تدويله وخروجه من زمام كل من ايران ودول الخليج بل العرب والعالم الاسلامي، واستاثرت الولايات المتحدة ومعها الغرب باليد العليا في امن الخليج واصبح معترفا بذلك من جميع دول المنظومة الخليجية وواقعا

---

[*] **تتحسس دول الخليج بشكل كبير من الدول المجاورة لها ولذلك فهي حريصة في ان تكون العلاقات القائمة بينها على اساس الشراكة وليس الوصاية، في حين انها تقبل الوصاية من الدول الغربية وخصوصا الولايات المتحدة التي تتقاطع معها دينيا، ثقافيا، اجتماعيا ... ولكنها تتفق حول المصالح والمتجسدة لدى امراء الخليج بـ المال والحفاظ على السلطة.**

[33] **نيفين عبد المنعم مسعد، العلاقات العربية الايرانية، معهد البحوث والدراسات العربية، ط ، القاهرة، ... . .**

[34] **لؤي بكر الطيار، امن الخليج العربي، مركز الدراسات العربي– الاوربي، ط ، بيروت، . .**

فرض نفسه على ايران والعراق والعالم العربي جميعه، واكدت الكويت بان مفهوم الدفاع الخليجي يقوم على اساس ثلاثة خطوط دفاع[٣٥]:

:- خليجي في اطار مجلس التعاون الخليجي.

- خط الدفاع العربي الذي قوامه اعلان دمشق[*].
- خط الدفاع الدولي من خلال معاهدات واتفاقيات التعاون مع الدول الكبرى، واصبح الاساس الثالث هو الاول والاخير والمعتمد لامن الخليج بعد ازمة الحشود العراقية على الحدود الكويتية في .

لذا، الوجود العسكري الامريكي في المنطقة صار يتجه نحو التعاظم المستمر ووجد اعلى تعبيراته في تشكيل الاسطول الخامس في العام ، ويعد ذلك اول تنظيم عسكري امريكي في انشاء اسطول خارج الولايات المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية، والذي ارتبط بنجاح امريكي في الحصول على موقف واضح من بعض دول المنطقة فيما يتعلق بمسالة الوجود العسكري الامريكي والذي ازداد تركيزه بعد احتلال العراق في [٣٦].

ان الانفصام بين الثروة الخليجية وعناصر القوة الشاملة من جهة وعدم وضوح مفهوم امن الخليج عند دوله من جهة اخرى ادى إلى مديد الامن لدول المنطقة ككل، فمنهم من حاول التركيز على الامكانات المتاحة والاخر من خلال فرض نفسه في حين استعانت المنظومة الخليجية وبعد حصول التهديد الحقيقي ومن داخل الاقليم بالصياغة الغربية للامن، لذا فان المفهوم الخليجي للامن والذي تعتمده المنظومة الخليجية ترى فيه استقرار حكامها ونظمها من اي مديد داخلي او من جيرانها، وحماية حقها في نمط الحياالذي تختاره او في وسائل تحقيق الامن الذي تختاره من قيام دولة او دول كبرى مذه الحماية. تعقيب عن الثمن المادي او السياسي.

سابعا/ الريع والتأثير في المنظومة الإقليمية الخليجية:

شكلت العلاقة بين النفط (ريع النفط) كمتغير وتشكيل مجلس التعاون الخليجي بتعدد الاراء بين الباحثين[*]، فبعد الادراك لطبيعة كل متغير ودوره على حدة من حيث تشكيل النظام الاقليمي، الياته، صفاته، ابعاده، وتاثير النفط على مستويات عدة في سلوكيات الدولة ونظام الحكم والمجتمع وما افضى اليه من تغيرات انثروبولوجية في تركيبة الانسان الذي عاش حالة التناقض التام بين قسوة الطبيعة ومحدودية مردودا ا وامكانا ا التي انتجت حياة الترحال وعدم الاستقرار والعصبية المفرطة، وبين النقيض من ذلك من رفاهية مفرطة وخدمة بكل الابعاد لم تاتي من جهد تنموي وطني وانما من هبة الطبيعة القاسية، ادى ذلك إلى نمو حالات في جوانب سياسية واقتصادية بالذات تتسم بالتناقض التام. فالنفط الذي ارتفعت نسبه في ميزان الصادرات إلى . % وربعه إلى % % من وارادات الخزانة، خاصة إذا علمنا ان في ذروة الازمة الاقتصادية العالمية حققت دول المنظومة الخليجية اكبر فوائض مالية وصلت إلى مليار دولار في . لذا يكون من البديهي ان تكون هناك علاقة بين الريع وتشكيل المنظومة الخليجية والتي لها ابعادها ومؤثرا ا المباشرة وغير المباشرة ومتفاعلة مع تشكيلة منظومة العلاقات الدولية. فالمتغيرات التي تم تناولها من حيث العلاقة بين الريع وقوة الدولة وفي الادراك العالمي ومن ثم في اعادة هيكلة توازن القوى على المستوى الدولي من حيث الادراك لاهمية النفط في ديمومة سير الحياة وتقدمها في العالم المتقدم ودخوله كعنصر من عناصر الرهان في تحجيم او تقدم اي

---

[35] **السيد عبد المنعم المراكبي، دول مجلس التعاون الخليجي "الامكانات والقدرات"، مكتبة مدبولي، ط "، القاهرة، 35.**

[*] **اعلان دمشق ميثاق عربي وقع في دمشق غداة دخول العراق إلى الكويت وينص على ضرورة الدفاع العربي المشترك من اجل تحرير الكويت من الاحتلال العراقي وضد اي عدوان اخر.**

[36] **عبد الجليل زيد المرهون، مصدر سابق ذكره، ص. .. . - . .**

[*] **يرى البعض بان العامل الريعي لايمكن ان يكون له تاثير مطلق في صياغة مجلس التعاون الخليجي، الا ان الباحث يرى ان هذه النظرة سطحية تخلو من التحليل المعمق لابعاد تاثير النفط وفي كل المتغيرات.**

دولة عبر المنافسة العالمية والسيطرة على هذا المصدر، والذي ادى إلى تبني مفهوم جديد للامن لايستوعب الطروحات الوطنية المشكلة لهذا الاقليم.

سلسلة المتغيرات تلك شكلت مقدمات لقطرية مفرطة ولتنافس بين دول تشكلت بفعل العامل الخارجي (الاحتلال الاجنبي) فلم يكن ترسيم الحدود يشكل اهمية لهذه الدويلات قبل اكتشاف النفط، وانما برزت تلك الاهمية بعد ازدياد مكانة النفط في منظومة العلاقات الدولية بجوانبها الاقتصادية والسياسية. فحرصت على ترسيم الحدود بدقة، ومن ثم معززة الانقسام والتشتت فيما بينها، ولكن صعود العوامل الضاغطة في الادراك الخليجي وبمستويا ـا الخارجية والداخلية فرض عليها وجوب ان تشترك في تنسيق استراتيجي خوفا من ان ينفلت الوضع فيها.

ففي الجانب الدولي (الخارجي)، تكمن العلاقة منذ الحصول على الوفورات المالية النفطية الكبيرة التي حققتها في سبعينات القرن العشرين، فولدت تلك الأموال وبتفاعلها مع الازمة الاقتصادية في الغرب ادراكا على مستوى دولي وخصوصا في الدول التي ضربتها الازمة، ووضعت مجموعة من "السيناريوهات" على المدى القصير والبعيد وتحولت البعض منها إلى مبادئ تبنت تنفيذها الولايات المتحدة الامريكية بدءا بالمخطط الذي وضعه جوزيف سيسكو وزير الدولة للشؤون الخارجية الامريكية عام)) والذي اكد في مضمونه على دعم الجهود الاقليمية في الخليج وعلى النحو الاتي[٣٧]:

:- دعم الجهود الاقليمية وتوجهها نحو اقامة نظام للدفاع عن الامن ولتحقيق التنمية في جو من الاستقرار بعيدا عن التدخلات الدولية.

- تشجيع صيغة الحل السلمي للمنازعات التي تثور بين دول المنطقة.
- توفير منفذ دائم إلى نفط الخليج باسعار معتدلة وبكميات تكفي الاحتياجات المتزايدة.
- تنمية مصالح الولايات المتحدة الامريكية التجارية والمالية في المنطقة.

تلك المبادئ لم يكن النفط وحده العامل الاساس في صياغتها، فالنفط موجود ومكتشف منذ فترة من الزمن، بل ان الوفورات المالية التي حققتها طفرات اسعار النفط وجهت الانظار الدولية والعالمية إلى اهمية هذه الدول في العلاقات الاقتصادية الدولية مع الوفورات المالية العالية التي تحققها والفائض الكبير في ميزان المدفوعات مع محدودية امكانا ـا وانعدام بنيتها التحتية، وبالتالي فحاجتها إلى التنمية كبيرة فضلا عن نشوء ثقافة الاستهلاك الترفي وبمعدلات عالية، وفي ضوء ذلك طرحت الولايات المتحدة مفهوم اعادة تدوير العائدات النفطية "البترودولار" إلى العالم الغربي لتحريك عجلة الاقتصاد والمساهمة في تنمية مجموعة هذه البلدان.... والاحداث التي تلت بعد ذلك والتي جاءت بالتناغم مع السياسات الغربية التي صيغت بعد ازمة النفط في)) فحصلت الثورة الاسلامية في ايران وتوجه السوفيت جنوبا نحو افغانستان هادفين في الوصول إلى المياه الدافئة، وصيغ مبدا كارتر "الحماية فوق الافق" وبدات الحرب العراقية الايرانية، والتطورات الاخرى من دخول العراق الكويت واحتلاله، واستمر المخطط يسير وفق ما رسم له فالارتفاع الكبير في اسعار النفط في الاونة الاخيرة ناظرته ازمة اقتصادية عالمية امتصت تلك الفوائض عبر صناديق السيادة من جهة وتفعيل التوترات داخل الاقليم من جهة اخرى بين ايران وبلدان المنظومة كلها شكلت عوامل ضاغطة خارجية واقليمية في اقامة واستمرار بقاء التكتل سياسيا، استراتيجيا، امنيا، اقتصاديا.

وبالقدر الذي تتطابق فيه الجغرافية مع الثقافة، مضافا اليه عنصر الثقة، والثقة هنا نابعة من القيم والثقافة المشتركة، ونتيجة لذلك بينما يلعب الزمن والهدف دورا، فان الفعالية النهائية للتكتل الاقليمي يتنوع عكسيا مع التنوع الحضاري للدول الاعضاء،[٣٨]فوجدت تلك الدول بانها متشا ـة في قيمها وهدفها في الحفاظ على السلطة واستمرار تدفق عوائد النفط، ومع الظرف الزماني الذي صعد من التهديد الموجه نحو هذين الهدفين في البعد الخارجي.

---

[37] **محمد حسن العيدروس، مصدر سابق ذكره، ص :**

[38] **صامويل هنتنجتون، صدام الحضارات، ترجمة طلعت الشايب، السطور للنشر، ط ،عمان، :**

ويبقى للبعد الداخلي اثره المحاكي للابعاد الدولية، فالخلل الذي تعاني منه دول المنظومة الخليجية والمتجلي بمشكلات العمالة الوافدة وقلة الكوادر الفنية والادارية فضلا عن تصدع قيم العمل والانتاج مقابل الفائض الكبير في ميزان مدفوعا ا والذي ادى إلى سيطرة الشركات العالمية (الغربية بالخصوص) والذي اضعف صانع القرار في هذه الدويلات مقابل سطوة تلك الشركات المهيمنة، وضع الفئة الحاكمة امام جملة من التناقضات التي لايمكن استيعا ا، فمن جهة هناك علاقة طردية بين عائد الريع ومركزية الدولة، على الرغم من تشوه النظام الاقتصادي المتبع والمعرف براسمالية الدولة، فكلما زاد العائد النفطي عن القدرات المحلية للدولة، كلما اصبحت الدولة شديدة المركزية من حيث المضمون وان اسست عكس ذلك شكليا، هذه المركزية الشديدة على سكانها تتطلب التركيز على مفهوم السيادة، وبالتالي فان السيادة تناقصت مع التدخل الاجنبي والشركات العالمية، ففضلت تلك الدول ان تتجه في سلوكيا ا إلى تاسيس النظام الاقليمي الذي يبقى نجاحه في الاندماج مرهون بالتنازل عن جزء كبير من السيادة وعن المركزية المتبعة.

اما التناقض الاخر الذي خلقه العائد النفطي، والذي يتركز حول مفهوم الاقليمية "القطرية" الضيقة، فكلما تزداد اهمية الريع، كلما ازدادت المشاكل الحدودية بين دول المنظومة الخليجية او بينها وبين العراق وايران، فتكون بالمحصلة هناك علاقة عكسية بين ازدياد عوائد النفط وتشكيل النظام الإقليمي، الا ان العوامل السابقة الذكر الخارجية والداخلية كانت ضاغطة بالفعل نحو اقامة هذا التكتل السياسي، الامني، الذي لم يحقق نجاحات في جوانب تنموية او اقتصادية.

لذا، كان هناك مجموعة من البدائل لصانع القرار في تلك البلدان في اقامة شكل التكتل، فمن الناحية الاقليمية الجغرافية استبعد العراق وايران واليمن من هذا التكتل، على الرغم من ان العراق وايران دولتان ريعيتان، والسبب يعود إلى ان دخول هاتين الدولتين وبمقومات القوة التي يملكانها فان النتيجة تحتم قيادة هذين البلدين لهذا التكتل الاقليمي. اما اليمن فهي بلد غير ريعي نفطي ولكن تقع ضمن الاقليم، والاستبعاد جرى هنا لكون اليمن تعاني من ازمات اقتصادية وسياسية تشكل عبء على دول المنظومة الخليجية فيما لو تم دخولها فيه.

اما الدائرة الاوسع، فكانت الدائرة العربية، فالمنظومة الخليجية اعضاء في الجامعة العربية، ولديها مع الدول العربية الكثير من الاواصر المشتركة، وبالتالي فهي كانت قادرة على ان تدخل وبقوة في الجامعة العربية لتعزيز امنها الاقليمي، الا ان ذلك لم يحصل لسببين اساسيين:

الاول: ان المشروع الاقليمي مخطط له من قبل الدول الغربية وبالذات الولايات المتحدة.

الثاني: حفز الريع النفطي والعوائد الكبيرة فضلا عن توافد العمالة الاجنبية إلى بلدان المنظومة الخليجية الحس الثوري العربي بضرورة اسقاط الانظمة الخليجية يضاف اليه تصاعد المد الاسلامي الثوري المطالب باسقاط الانظمة، والمد القومي.

الواقع فرض ترجيح ان يكون شكل التكتل ضيق ومحصور بالانظمة السياسية المتشا ة في شكلها واهدافها ومقوما ا بدلا من ان يكون التكتل ضاغط ومؤثر على المستويات الدولية او العالمية، وانما كان تابع لتلك المستويات وهو ما يعزز الاقليمية المفرطة.

الخاتمة:

ان الثروة الريعية (النفط والغاز خاصة) حاضرا وبشكل كبير في تحديد السياسة الخارجية للدولة الريعية، فهذا المورد يتحكم في تحديد هدف السياسة الخارجية وفي وسائل تنفيذها، كما يعد من محددات حرية الحركة الخارجية لهذه الدولة او تلك. فكما هو معلوم في الادبيات السياسية ان فاعلية السياسة الخارجية تتشكل من جوانب عدة اهمها القدرة الاقتصادية والجانب العسكر . والتكنولوجي اضافة الى عنصر مهم وهو الجانب الثقافي (المتمثل بالقومي، الديني، الايديولوجي ...)، وفي ضوئها يتحدد الامن القومي وعلى اساس ذلك تتشكل الترتيبات الاقليمية.

ومن جانب آخر، تستشف الدولة الريعية هنا كل ما من شانه ان يصيب سوق الموارد في العالم، من حيث العرض والطلب، ومن حيث أمن الممرات الملاحية بوصفها طرق نقل ضامنة لايصال موردها للسوق العالمي. فعلى هذا السوق يتوقف استمرار تصدرها للمورد الريعي ومن ثم استمرار رفاهيتها.

ووفق تلك الرؤية، تندفع تلك البلدان في استثمار هذا المردود في سياستها الخارجية، محاولة القفز على كل نقاط الضعف التي تلازمها فهي لم تندفع في المشروعات السياسية العربية وخصوصا مع البلدان ذات مقومات القوة العالية كمصر والعراق وسوريا ... وتدخل اليوم من مشروع جديد قادر على ان يجعلها قائدة في المشروع العربي او الاقليمي كالدور القطري- الامريكي على سبيل المثال في اعادة هيكلة الواقع السياسي في البلدان العربية، ومحاولة استغلال ذلك في الدور السياسي الريادي على مستوى الاقليم او العالم ومنطلقة من القوة التي منحها ريع المصادر الهيدروكربونية.

الاستنتاجات:

:- على الرغم من ان الريع النفطي يعد من الحواضر الاساسية في التنمية الاقتصادية، الا ان دوره كان سياسي امني بالمقام الاول، وانطلاقا من المبدا القائل بان راس المال جبان، فان وفرة هذا المال مع انعدام مقومات القوة الاخرى، جعل تلك الدول باحثة عن من يغطي هذا الفارق الكبير من النواحي السياسية والامنية.

- ان مفهوم الامن المتبع في هذه البلدان يعد من الاستثناءات في المفاهيم الدولية فهو مزيج بين الادراك الغربي الامريكي بالخصوص؛ لمصالحه، وبين ادراك امراء وملوك المنظومة في المحافظة على السلطة واستمرار تدفق عوائد النفط.
- بدلا من يعطي المردود النفطي صورة عن استقلالية الدولة، الا انه زاد من تبعيتها ورهن اوضاعها ورفاهيتها الشكلية بالعامل الخارجي، فنواحي سير الحياة مقترنة بدور العمالة الاجنبية، والمؤسسة العسكرية تعد من اكثر المؤسسات عجزا في ادارة شؤونها، فالاسلحة والمعدات الحربية المشتراة تحتاج إلى كوادر اجنبية لتشغيلها، بل واكثر من ذلك ان هناك دولا تشتري طائرات حربية لايمكنها التحليق من مطارا ا العسكرية، لذا فهي تبقى في بلد المنشأ.
- حال غياب الخطر الخارجي عن هذه البلدان (الذي لن يزول ابدا) او انكفاء اهميتها من الناحية الاقتصادية او الجيوستراتيجية، فان ذلك يعني تفكك المنظومة الخليجية بل وبلدان المنظومة ايضا.
- انشا الريع قاعدة يمكن الركون اليها في تفسير العلاقة بالنظام السياسي، فكلما ازداد عائد الريع وفي كل البلدان وبدون استثناء كلما روج النظام السياسي لخطر قادم وبالتالي إلى عسكرة المجتمع من الجيش الشعبي إلى اللجان الشعبية والى الميليشيات، او إلى الانفاق العسكري الكبير الذي تدخل فيه الدولة إلى العشر الاوائل على مستوى العالم.

التوصيات:

:- يحتاج صانع القرار في بلدان الريع النفطي والعراق منها إلى ادراك خطورة الاعتماد على هذا المصدر في تسيير شؤون الحياة دون استغلاله في التنمية الحقيقة فهو يزيد الاستهلاك ويشوه الواقع الاجتماعي ليحفز الكسل والشكليات والمضاربة دون الارتكاز إلى قاعدة العمل والابداع والعطاء.

- الريع والعلاقة بين الاستبداد والديمقراطية في غاية التعقيد، فاي تحول ديمقراطي سياسي معتمدا على قاعدة اقتصادية ريعية لايكتب لها النجاح فهو يحفز الانقسام والمطالبة بحقوق الريع المباشر وبالتالي يتحول المجتمع إلى "سارق للارض" بدلا من ان يرتقي ا، فضلا عن استئثار المفسدين، ولذلك نجد ان هناك علاقة وفي البلدان المتحولة نحو الديمقراطية كالعراق، بانه كلما زاد مردود الريع كلما زادت قبضت الحكومة لتوصف بانها "استبدادية".